وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

فرقة مشروع البحث التكويني الجامعي (P.R.F.U)
عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر وفق تطبيقات التسيير العمومي الحديث (مقاربة قانونية)
بالتعاون مع:
مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون. جامعة سطيف 2

تنظم ندوة تكوينية دكتورالية وطنية حول:

آلية الرقابة على دستورية القوانين في التشريع الجزائري

(الدفع بعدم الدستورية نموذجا)

الفئة المستهدفة:
طلبة الدكتوراه
الرئيس الشرفي للندوة:
مدير الجامعة أد. قشي الخير
المشرف العام للندوة:
عميد الكلية أد. بن أعراب محمد
رئيسة الندوة:
د. قلو ليلية
رئيسة لجنة التكوين:
د. بهلول سمية
رئاسة اللجنة التنظيمية:
أ.د ثوابتي إيمان ريمة سرور
المنسق العام للندوة:
د. قارس بوبكر

أعضـــــــــاء لجنة التكويـــــــن

أ.د كوسة عمار، أ.د بن ورزق هشام، أد. روابح فريد، أد. ثوابتي إيمان ريمة سرور، د. ظريف قدور،
د. غزو ابراهيم، د. برارمة صبرينة، د. قرماش كاتية، د. بلهول زكية، د. قارس بوبكر.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

إشكالية النـدوة الدكتورالية

أقـرّ المؤسّس الدستوري الجزائري، آليّة الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين تحت تسمية "الدفع بعدم الدستورية" لأول مرة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 طبقا لنص المادة 188، كما نص عليها في التعديل الدستوري لسنة 2020 بموجب المادة 195 منه، هذا ما يدعم إرساء دولة القانون وتكريس مبدأ الشرعية الذي يعد أحد دعائم الديمقراطية، ومبدأ سمو الدستور باعتباره القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات.

تجسيدا لتطبيق الدستور، أصدر المشرع الجزائري القانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية والذي شرع في تطبيقه في 07 مارس 2019، لكنه ألغي بعد استحداث المحكمة الدستورية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020، بموجب القانون العضوي رقم 22-19 الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية.

ولقد تضمن هذا القانون العضوي الإجراءات التي ستسري عليها أحكام الدفع بعدم الدستورية خاصة أمام الهيئات القضائية، كما أوضح النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية الصادر في 22 جانفي 2023 قواعد عمل المحكمة الدستورية في مجال الدفع بعدم الدستورية. مما يشكل ضمانة لتجسيد حماية حقوق وحريات المواطن، حينما يدعي هذا الأخير أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي أو التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوقه وحرياته التي يضمنها الدستور.

وعليه فالإشكالية المطروحة هي: ما هو النظام المعتمد في التشريع الجزائري للبت في الدفع بعدم دستورية القوانين، وما مدى كفالته لحماية الحقوق والحريات؟

أهـداف الـنـدوة الدكتورالية

- تسليط الضوء على أسباب اعتماد المؤسس الدستوري الجزائري لآلية الدفع بعدم دستورية القوانين؛
- تبيان الإجراءات المتبعة أمام الهيئات القضائية للدفع بعدم دستورية القوانين مع إبراز إشكالاتها؛
- تبيان الإجراءات المتبعة أمام المحكمة الدستورية للبت في الدفع بعدم دستورية القوانين مع تقديم نظرة حول رقمنة هذه الإجراءات؛
- توضيح إجراءات إصدار قرارات المحكمة الدستورية حول الدفع بعدم دستورية القوانين مع إعطاء حصيلة حول نشاطها في هذا المجال؛
- إبراز مدى فعالية الدفع بعدم دستورية القوانين كضمانة لحماية الحقوق والحريات؛

مـحـاور الـنـدوة الدكتورالية

المحور الأول: نظرة شاملة حول الدفع بعدم دستورية القوانين

المحور الثاني: الدفع بعدم دستورية القوانين أمام الهيئات القضائية

المحور الثالث: إجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية

المحور الرابع: قرار المحكمة الدستورية حول الدفع بعدم دستورية القوانين

المحور الخامس: الدفع بعدم دستورية القوانين ضمانة لحماية الحقوق والحريات

الجلسة الافتتاحية برئاسة: د. قارس بوبكر

تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم

الاستماع للنشيد الوطني

كلمة السيد مدير الجامعة: أد. قشي الخير

كلمة السيد نائب رئيس الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث

والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج: أ.د بن جدو بوطالبي

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية: أد. بن أعراب محمد

كلمة السيد مدير مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون: أد. روابح فريد

كلمة السيد رئيس فرقة مشروع البحث التكويني الجامعي (P.R.F.U)

عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر وفق تطبيقات التسيير العمومي الحديث (مقاربة قانونية):

أ.د كوسة عمار

كلمة السيدة مسؤولة التكوين في الدكتوراه: د. كوسام أمينة

كلمة السيدة رئيسة الندوة التكوينية الدكتورالية: د. قلو ليلية

أشغال الندوة

رئاسة الجلسة: د. قدور ظريف

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

المتدخلون:

المحـــــــور	الأستاذ المتدخل	عنوان المداخلة
الأول	د. قلو ليلية	الدفع بعدم الدستورية بين النص والتطبيق
الثاني	د. ذوادي عادل	إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية
الثالث	د. بهلول سمية	رقمنة إجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين
الرابع	د. لحول سعاد	قرار الدفع بعدم دستورية القوانين الصادر عن المحكمة الدستورية -دراسة مقارنة بين التعديل الدستوري لسنة 2016 ولسنة 2020-
الخامس	د. بوقرن توفيق	آلية الدفع بعدم الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 ودورها في حماية الحقوق والحريات .

- ❖ جلسة مناقشة مفتوحة بمشاركة الأساتذة أعضاء لجنة التكوين وطلبة الدكتوراه المشاركين
- ❖ كلمة ختامية للسيدة رئيسة الندوة التكوينية الدكتورالية
- ❖ كلمة ختامية للسيد عميد الكلية والإعلان عن نهاية أشغال الندوة